الموقف الروسي من التدخل المصري في بلاد الشام (١٨٣١-١٨٤١م)

"قراءة جديدة في التدخل الدولي"

د. غالب عبد أحمد العربيات   د.خالد حامد طاهر شنيكات

قسم العلوم الأساسية

كلية السلط للعلوم الإنسانية

جامعة البلقاء التطبيقية

الأردن

الموقف الروسي من التدخل المصري في بلاد الشام (١٨٣١-١٨٤١م)

"قراءة جديدة في التدخل الدولي"

الدكتور غالب عبد أحمد العربيات الدكتور خالد حامد طاهر شنيكات

قسم العلوم الأساسية

كلية السلط للعلوم الإنسانية

جامعة البلقاء التطبيقية

الأردن

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة الموقف الروسي من التدخل المصري في بلاد الشام (١٨٣١-١٨٤١م)، وذلك عندما سارعت روسية إلى عرض مساعدتها على السلطان العثماني محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩م)، بعبور السفن الحربية الروسية إلى مضيق البوسفور لحماية العاصمة استانبول من دخول قوات محمد علي باشا إليها وتوقيع اتفاقية كوتاهية في ٨ أيار (١٨٣٣م) بينهما، وقد أدى تعاظم النفوذ الروسي إلى تدخل

بريطانية وفرنسة لتسوية الخلاف بين السلطان ومحمد علي باشا، وبالتالي فقد أثمر التقارب بين السلطان العثماني وروسية عن توقيع اتفاقية هنكيار اسكلة سي في ٨ تموز (١٨٣٣م).

وتناولت الدراسة موقف روسية من هزيمة الجيش العثماني في معركة نزب (١٨٣٩م)، وكيفية تعاملها مع هذا الحدث في أعقاب تلك الهزيمة، بالإضافة إلى دراسة مؤتمر لندن (١٨٤٠م)، وما تمخض عنه من توصيات وقرارات وثيقة الصلة بالمسألة المصرية.

وأخيراً تم تناول تدخل القناصل الروس وتأثيرهم في شؤون الإدارة المصرية في بلاد الشام، مما أدى إلى إيجاد حالة من عدم الثقة بين هؤلاء القناصل من جهة، والإدارة المصرية من جهة أخرى.

وختمت الدراسة بأهم النتائج المتمثلة بإعلان روسية الوقوف إلى جانب الدولة العثمانية في مواجهة محمد علي باشا منذ بداية التدخل، ومستغلة في ذلك حاجة السلطان العثماني لطلب المساعدة الروسية بعد اعتذار بريطانية عن تقديم المساعدة له، الأمر الذي أدى إلى زيادة الدور الروسي في أرجاء الدولة العثمانية بعد توقيع اتفاقية هنكيار اسكلة سي، وإنجاح مؤتمر لندن لحل المسألة المصرية.

مقدمة:

ازداد تنافس الدول الأوروبية الكبرى خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، للحصول على مناطق نفوذ ضمن أراضي الدولة العثمانية، خاصة تلك المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية، لتحقيق مصالحها، من هذه المناطق ولاية مصر في عهد محمد علي باشا الذي سعى إلى بناء دولة متقدمة، مستعيناً ببعض الدول الأوروبية، خاصة فرنسة، فقام بتجنيد جيش وفق أسس عصرية، وبناء أسطول بحري، وإقامة نظام إداري حديث، وأنشأ المدارس، وبنى المصانع، وعمل على تطوير الزراعة في مصر،

مستغلاً أوضاع الدولة العثمانية المتردية، وقام بتوجيه حملة عسكرية عـام (١٨٣١م) باتجاه بلاد الشام بهدف ضمها إلى حكمه، وقد تجاوزت قواته بـرّ الأناضـول حتـى أصبحت على مشارف استانبول، مما دفع الدول الأوروبية إلى التحرك لوقف زحفـه، بعد إقناعها للسلطان العثماني بضرورة قبول الأمر الواقع، وهاجسها الحقيقـي خدمـة مصالحها والمحافظة على مكاسبها. والاتفاق مع محمد علـي باشـا علـى ضـرورة التوقف عن التقدم، والاكتفاء بالمناطق التي سيطر عليهـا، وعـدم تهديـد العاصـمة العثمانية استانبول؛ لأن ذلك سيؤدي إلى الإخلال بمبدأ توازن القوى، ولذا فقد وجهت الدول الأوروبية إنذاراً إلى محمد علي تدعوه فيه للتراجع حتى حدود سورية الطبيعية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على الموقف الروسي، المعارض لمطامح محمد علي باشا، والداعم لموقف الدولة العثمانية، وبيان الموقف الروسي المؤيـد لمحمـد علـي بمواجهة الدولة العثمانية، والإجراءات التي اتخذتها روسية لحماية الدولـة العثمانيـة، ونتائج محادثاتها معها، وأثر ذلك على المسألة المصرية، والذي انتهى بتدخل القنصل الروسي في شؤون الإدارة المصرية، وما آلت إليه أوضاع الحكم المصري في بـلاد الشام، وانتهى بخروجه منها عام (١٨٤١م).

العوامل الرئيسة للتدخل الروسي:

جاء تقدم القوات المصرية باتجاه بلاد الشام، ليكشف حقيقة موقف الـدول الأوروبيـة المتباينة، إذ يتضح أن عوامل رئيسة بدأت تلعب دورها، والتي يمكن إجمالها بما يلي:

- ظهور أوروبا الجديدة بعد سقوط نابليون بونابرت، وقيام تجربة دستورية في فرنسة، على غرار التجربة الإنجليزية، مع تمسك فرنسة بـسياسية التوسـع الخارجية للحصول على المزيد من المكاسب.

- يقظة الشعور القومي لدى شعوب إقليم البلقان الصغيرة، التي أدت إلى استقلال دولة رومانية عام ١٨٢٠، المكونة من إقليمي الأفلاق والبغدان العثمانيين، بمساعدة روسية. ثم جاءت ثورة اليونان، وحصولها على الاستقلال بمساعدة الدول الأوروبية بما فيها روسية وفرنسة وبريطانية.
- تضارب السياسات الأوروبية تجاه الدولة العثمانية (المسألة الشرقية)، من التدخل الروسي.

عندما تقدمت القوات المصرية إلى بلاد الشام، لم يكن لدى بريطانية في البداية موقف واضح تجاهها، ذلك أنها منشغلة بأوضاعها الداخلية، وتعزيز استقرارها بما عرف بإصلاحاتها الداخلية، لكنها رغم ذلك حريصة في سياستها للمحافظة على الدولة العثمانية وأمنها، لمواجهة الأطماع الروسية المتمثلة بالوصول إلى المياه الدافئة(١)، يتضح ذلك من تباين الآراء بين أندرو كاننج السفير البريطاني في استانبول، الذي رأى ضرورة مساعدة الدولة العثمانية في محنتها هذه، بينما اتجه بالمرستون رئيس الوزراء إلى اتخاذ سياسة جريئة وخطيرة في آن معاً. فجعل بريطانية أمام خيارين لا ثالث لهما: إما أن تدع محمد علي باشا يؤسس دولة عربية قوية للوقوف ضد الأطماع الروسية في المنطقة. وإما أن تعمل بريطانية على استمرارية الدولة، لتبقى سداً في وجه الأطماع الروسية، وبالتالي الوقوف في وجه التهديدات المصرية(٢).

أما فرنسة فكانت منذ البداية تؤيد محمد علي باشا في مشروعه التوسعي في بلاد الشام، لأنها ترى فيه خدمة لمصالحها التجارية فيها(٣)، كما أنها تعمل من جانب آخر على احتواء الأمة بين السلطان العثماني وواليه على مصر، خشية من عواقب استيلاء الأخير على بلاد الشام والتوغل في الأناضول مما سيهدد الكيان العثماني ويفتح المجال أمام التدخل الروسي في شؤون الدولة العثمانية(٤).

أما الدولة العثمانية فكان جيشها الجديد ما زال فتياً بعد قضاء السلطان محمود الثـــاني (١٨٠٨- ١٩٣٧م) على الإنكشارية عام (١٨٢٦م)، كما أن الأسطول العثماني كان قد هزم من قبل الأساطيل الأوروبية إبان حرب اليونـــان فـــي معركـــة نفـــارينو عـــام (١٨٢٧م)[٥].

مرّ الموقف الروسي تجاه الدولة العثمانية في تلك الفترة بمرحلتين: تتمثـــل المرحلـــة الأولى بمحاولة روسية زيادة نفوذها عبر تقطيع أوصال الدولة العثمانية، مـــن خـــلال مساندة الحركات الثورية في البلقان. اتضح ذلك في موقفها من ثورة رومانية، وثـــورة اليونان، وما حصلت عليه روسية من امتيازات في المضائق بعد غزوهـــا العـــسكري المباشر للدولة العثمانية، وإجبارها على توقيع معاهدة أدرنة عام ١٨٢٩م. أما المرحلة الثانية من السياسة الروسية من الدولة العثمانية فقد اتضحت بعد عام ١٨٢٩، إذ عمد نيقولا في ذلك العام إلى تشكيل لجنة من كبار الساسة الروس، مهمتها بحـــث نتـــائج انحلال الدولة العثمانية، فتوصلت تلك اللجنة إلى نتيجة مفادها ضرورة المحافظة على بقاء الدولة العثمانية موحدة، والسبب في ذلك يعود إلى قناعة اللجنة بأن اســـتقلال أي ولاية عثمانية تعتبر خسارة للدولتين معاً. إن السياسة التي توصلت لها اللجنة جـــاءت بناءً على موقف رومانية، التي عمد ملكها ميلوش ابرينوفيتش (Milos Obrenovic) إلى استخدام روسية رأس حربة في صراعه مع الدولة العثمانية، ومن السياسة التـــي اتبعتها الدول الأوروبية في اليونان، بسبب تضارب المصالح، فقد أجبرت تلك الـــدول روسية على سحب قواتها من شبه جزيرة المورة، والمحافظة على استقلال اليونـــان، وعدم استبدال السيطرة العثمانية بالسيطرة الروسية[٦].

فبدأت روسية تراقب عن كثب ما يجري داخل الدولة العثمانية، ومحاولـــة اســـتغلال الظروف للحصول على المزيد من المكاسب بالطرق السلمية، والعمل علـــى تحجـــيم النفوذ الفرنسي في بلاد الشام خصوصاً، وأن فرنسة كانت تسعى في ذلك الوقت إلـــى تعميق نفوذها عن طريق سياسة التقارب والتعاون التي تتبعها مع الدولـــة العثمانيـــة،

ومن هنا فلم تخف الدوائر السياسية البريطانية خوفها من أن تقوم روسية باستخدام شمال بلاد الشام كقاعدة للوصول إلى مناطق ما وراء القفقاس الروسية[٧].

الموقف الروسي منذ بداية الأزمة حتى توقيع اتفاقية هنكيار اسكلة سي:

تركت السيطرة المصرية على بلاد الشام آثاراً بعيدة المدى على علاقة الدول الأوروبية بالدولة العثمانية من جهة، وعلى أوضاع واليها محمد علي باشا من جهة أخرى[٨].

كما أن لرفض بريطانية تقديم المساعدة للدولة العثمانية في صراعها مع محمد علي باشا يصب في مصلحة روسية التي كانت تنظر إلى إمكانية حدوث تحالف روسي-عثماني لاحتواء الخطر المصري[٩].

وما إن استنجد السلطان العثماني منذ بداية الأزمة بالقوى الأوروبية، حتى سارع القيصر الروسي نيقولا الأول (Nicholas 1) (١٧٩٦-١٨٥٥م) إلى عرض مساعدته عليه لكن السلطان تردد في قبولها[١٠].

ولروسية مبرر في حماية أراضي الدولة العثمانية بموجب معاهدة أدريانوبل (Adrianople) التي عقدت بين الدولتين عام (١٨٢٩م)، والتي أعطت لروسية الحق في المحافظة على الدولة العثمانية ومنع أي تدخل خارجي في شؤونها[١١].

لقد عملت روسية على زيادة نفوذها في الدولة العثمانية والمحافظة عليها من أي خطر خارجي يتهددها لقربها من أراضيها، لاسيما أنها ترى أن وجود دولة ضعيفة أفضل لمصالحها.

قام قيصر روسية نيقولا الأول بإرسال الجنرال مورافييف (Muravieff) مبعوثه الخاص إلى استانبول للإعلام عن دعمه للدولة العثمانية ضد واليها المتمرد محمد علي باشا واعداً السلطان بتقديم المساعدة العسكرية لإيقاف تقدم الجيش المصري[١٢].

كان التحرك المصري شمالاً قد بدأ باحتلال قونية؛ الأمر الذي أسهم في زيادة فرص التدخل الروسي في الأزمة المصرية العثمانية لاسيما بعد استعداد روسية إرسال قوات إلى أراضي الدولة العثمانية لحمايتها من خطر التقدم المصري(١٣). تباحث السفيران: الروسي، والفرنسي في استانبول حول الوضع الحرج الذي تمر به الدولة العثمانية واتفقا على إلزام محمد علي باشا بالصلح معها، وفي حال رفضه ذلك يتوجب على دولتيهما الوقوف إلى جانب الدولة العثمانية(١٤). وقد اتخذ السلطان العثماني قراراً بالتعاون مع روسية وطلب مساعدتها له بسفن حربية شريطة أن تبقى في مضيق البوسفور(١٥).

وفي ١٣ كانون الثاني أرسل القيصر الروسي الجنرال موارفييف إلى الإسكندرية حاملاً رسالة تهديد شفوية لمحمد علي باشا مفادها: المطالبة بانسحابه من بلاد الشام، وتسليم أسطوله للسلطان العثماني، وتخفيض عدد أفراد جيشه إلى عشرين ألف رجل، وإلا فإن القوات الروسية ستكون بمواجهته إذا واصل تقدمه شمالاً باتجاه الأناضول، فوعد محمد علي باشا من جانبه بأن يقدم فروض الطاعة للسلطان، وأن يوقف القتال كدليل على حسن نيته(١٦).

شكّل الاتفاق العثماني الروسي الآنف الذكر حالة من القلق لدى كل من بريطانية وفرنسة، فاتفقا على منع روسية من التدخل بالشؤون العثمانية. وتوعدت بريطانية بإلغاء الاتفاق العثماني الروسي، فطلبت من روسية سحب سفنها الحربية من البحر الأبيض(١٧). كما حاولت بريطانية وفرنسة إقناع النمسا بالوقوف لجانبهما، لكن الأخيرة فضلت أن تدعم موقف روسية المؤيد للدولة العثمانية(١٨).

ومع ازدياد الخوف والقلق لدى السلطان العثماني من نوايا إبراهيم باشا (وهو ابن محمد علي باشا بالتبني)، وإمكانية تقدمه باتجاه العاصمة العثمانية. أصبح من المنطق قبول العروض والمساعدات التي تقدمها روسية لها(١٩)، فأمر السلطان وزير خارجيته

محمد رشيد باشا في ٢١ كانون الثاني عام (١٨٣٣م)، أن يطلب من السفارة الروسية لدى استانبول المساعدة العسكرية وحماية العاصمة من التهديد المصري[٢٠].

جاء الانتصار الذي حققه إبراهيم باشا في كوتاهية في ٢ شباط ١٨٣٣، ليغضب روسية التي أعلنت عن احتجاجها على تلك التطورات العسكرية، والتي أسفرت عن احتلال قونيه، ورفضها الاعتراف بسياسة الأمر الواقع، لخشيتها من ضياع نفوذها المتزايد في استانبول[٢١].

يمكن القول إن الدبلوماسية الروسية والتحرك النشط الذي قامت به، كان ينبع من إدراكها لخطورة التحرك المصري باتجاه العاصمة استانبول وتهديدها للمصالح الروسية، مما يمنح فرنسة الفرصة لزيادة تدخلها في شؤون الدولة العثمانية، ومساندتها لمحمد علي باشا. ولذلك نجد أن روسية سارعت إلى عرض مساعدتها على الدولة العثمانية، واستعدت بإمداد السلطان العثماني بأسطول بحري لحماية الدولة العثمانية هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان حرص روسية عائداً إلى خوفها على مصالحها أولاً، وحرصها على عدم قبول السلطان بالأمر الواقع، وتنفيذ المطالب المصرية، التي تشكل خطراً على النفوذ الروسي في الدولة العثمانية[٢٢].

لقد كان محمد علي باشا مدركاً لحقيقة الموقف الروسي وهيمنة القيصر نيقولا الأول على السلطان العثماني محمود الثاني، غير أنه كان يراهن على مساندة فرنسة وبريطانية له[٢٣].

بعد معركة كوتاهية بعث الباب العالي في ٣ شباط (١٨٣٣م)، مذكرة إلى بوتنييف (Boutenieff) القائم بالأعمال الروسي في استانبول، يطلب فيها إرسال قوات برية من ملدافيا عبر استانبول، وبناء على هذا الطلب، صدرت الأوامر من قيصر روسية، بنقل أربعة عشر ألف جندي روسي، كانوا موجودين في أوديسا، ليتم نقلهم وتركيزهم في منطقة البوسفور[٢٣].

كما قام السفير الروسي لدى استانبول بمقابلة المسؤولين العسكريين العثمانيين، في مبنى وزارة الدفاع العثمانية، وطلب منهم الموافقة على عبور السفن الروسية والملاحة، بموجب أمر رسمي صادر من السلطان العثماني[٢٥].

رأى دي بروجلي (DeBroglie) وزير الخارجية الفرنسي في الرسالة التي بعث بها إلى دي فارين (Devarrenne) سفير بلاده إلى استانبول: أن الدولة العثمانية ستمحى من الوجود إذا دخل الجيش الروسي أراضي الدولة العثمانية، ويضيف وزير الخارجية الفرنسي في رسالته: (وإذا أعطيت الحرية للأسطول الروسي للتحرك في الدردنيل والبوسفور؛ فإن الدول الأوروبية لن تقف مكتوفة الأيدي أمام هذه الوضع). لكن ما حدث كان عكس ذلك، إذ سرعان ما انتشر الجيش الروسي، بحجة قيام محمد علي باشا بتهديدها[٢٦].

كما طلب السلطان العثماني محمود الثاني بتعجيل المساعدة البرية والبحرية الروسية من أجل إخضاع محمد علي باشا وابنه إبراهيم باشا [٢٧]، واقترح أحد مستشاري السلطان ما يدعم ذلك بضرورة طلب المعونة البحرية الروسية؛ نظراً لأن الخطر المباشر الذي يهدد العاصمة استانبول قد اختفى الآن. وتوصل السلطان إلى استنتاج مفاده أن لا شيء سوى المساعدة الروسية يمكن أن تمنع دمار إمبراطوريته، وطلب إرسال أسطول روسي إلى البوسفور، بالإضافة إلى ثلاثين ألف رجل يمثلون قوة بحرية لحماية العاصمة العثمانية[٢٨].

تتابع قدوم القوات الروسية إلى استانبول خلال شهري آذار ونيسان، وفي ٥ نيسان (١٨٣٣م)، دخل الأسطول الروسي في ميناء بيوكويري، وأنزل إلى الأستانة كتيبة مؤلفة من خمسة آلاف جندي[٢٩]. فتولى الجنرال مورافييف قيادة القوات البرية بعد عودته من الإسكندرية، بينما تولى الأدميرال لازاروف قيادة القوات البحرية، ثم وصل

في شهر أيار الجنرال الياور كونت أولوف، ليتسلم القيادة المشتركة الروسية، ويحصل على صلاحيات استثنائية[٣٠].

أصبح السلطان العثماني يشعر بالقوة نتيجة قدوم القوات الروسية، فطلب مـــن محمـــد علي باشا عودة جيشه وإبرام معاهدة سلام معه، وفي حال تحقيق ذلك تتعهـــد الدولـــة العثمانية بمغادرة الأسطول الروسي من البوسفور[٣١].

كما استشعرت بريطانية وفرنسة خطورة قدوم القـــوات الروســـية وتمركزهـــا فـــي المضائق، فاتفقا على ضرورة تحجيم النفوذ الروسي في الدولـــة العثمانيـــة، حمايـــة لمصالحها فيها، بالإضافة إلى ضرورة وقف زحف قوات إبراهيم باشا، فطلبنـــا مـــن محمد علي باشا الانسحاب من المناطق التي سيطر عليها[٣٢].

ويمكن القول إن السياسة الروسية نجحت في اللحظة الأخيرة، بالحفاظ علـــى الدولـــة العثمانية وعدم سقوطها بيد القوات المصرية[٣٣]. كما أن روسية بدأت تضغط باتجـــاه الحصول على المزيد من المكاسب السياسية، وإظهار نفسها بمظهر الحريص والمدافع عن الدولة العثمانية الضعيفة أمام محمد علي باشا، لذا نجدها بدأت تعمل على إقنـــاع السلطان العثماني بضرورة تمتين العلاقات الروسية – العثمانية، وأنها هـــي الدولـــة الصديقة الوحيدة للدولة العثمانية من بين الدول الأوروبية، وأنها هي القـــوة الوحيـــدة التي قدمت لها العون العسكري.

تدخلت بريطانية وفرنسة لتسوية الخلاف بين السلطان وواليه، نتيجة تعـــاظم النفـــوذ الروسي في الدولة العثمانية، وما يشكله من مخاطر على مصالحهما. كما أدرك محمد علي باشا خطورة الوضع الجديد، وأنه سيصبح في خطر، إذا لم يقبل الوساطة التـــي أسفرت عن توقيع اتفاقية كوتاهية في ٨ أيار (١٨٣٣م)[٣٤].

وجاء في هذه الاتفاقية: أن يتخلى المصريون عن إقليم الأناضول وتنسحب جيوشـــهم إلى ما وراء جبال طوروس، وأن تعطي لمحمد علي باشا ولاية مصر طيلـــة حياتـــه.

ويتم تعيينه والياً على ولايات الشام الأربع: (عكا، وطرابلس، وحلب، ودمشق)، بالإضافة إلى جزيرة كريت وأن يُعين إبراهيم باشا والياً على أضنة[٣٥].

وعلى الرغم من توقيع صلح كوتاهية، فإن القوات الروسية رفضت الانسحاب من المضائق إلا بعد أن حصلت على المزيد من التنازلات، فقد تابعت روسية دبلوماسيتها الضاغطة على الدولة العثمانية للحصول على مزيد من المكاسب، فقد وصل المبعوث الروسي أورلوف (Orloff)من قبل نيقولا الأول في محاولة منه لإقناع السلطان بضرورة تمتين العلاقات الروسية العثمانية، بحجة أن روسية هي الصديقة الوحيدة للدولة العثمانية دون غيرها من الدول الأوروبية، وأنها الوحيدة التي قدمت لها العون العسكري في مواجهتها لقوات محمد علي باشا[٣٦]. وأثمرت المفاوضات بين الجانبين عن توقيع اتفاقية هنكيار اسكلة سي[٣٧] في ٨ تموز (١٨٣٣م)، وفيها التزمت كل دولة بمساعدة الأخرى إذا تعرضت لخطر خارجي أو داخلي[٣٨].

واشترطت روسية في آخر بنود المعاهدة ما يلي: (إن الدولة العثمانية غير ملزمة بإرسال إمدادات عسكرية إليها في حالة وقوع الحرب على إحداهما، واكتفائها بإرسال إنذارات عسكرية بإقفال مضيق الدرنيل أمام أساطيل الدول المحاربة لروسية)[٣٩].

وبعد التوقيع على المعاهدة بثلاثة أيام، غادرت القوات الروسية المضائق عائدة إلى بلادها، وبدأت الدبلوماسية الروسية تسعى لتعزيز موقفها داخل الدولة العثمانية وتطبيق اتفاقية هنكيار اسكلة سي[٤٠].

أصبح التحالف الروسي العثماني في هنكيار اسكلة سي يقلق بريطانية، الأمر الذي جعل بالميرستون (Palmerston) وزير خارجيتها يصرح أن روسية والنمسا كانتا تخططان لاقتسام الدولة العثمانية، وأن بريطانية وفرنسة ستعارضان هذا المشروع وستمنعانه حتى لو اضطررنا إلى استخدام القوة العسكرية. وفي ٧ آب (١٨٣٣م)،

بعث وزير الخارجية البريطاني بالميرستون (Palmerston) مذكرة احتجـاج ضـد التحالف الروسي العثماني داعياً إلى إلغاء اتفاقية هنكيار اسكلة سي[٤١].

وفي ٨ أيلول (١٨٣٣م)، وقعت اتفاقية "مونشنجرانز" (Munchengratz) بين روسية والنمسا ونصت على قيام الدولتين بالمحافظة على كيان الدولة العثمانية، وبقاء الأسرة العثمانية الحاكمة على حالها، وكذلك مواجهة أي تهديد خارجي تتعرض لـه الدولـة العثمانية[٤٢]، وعبَّر بالميرستون في واحد من خطاباتـه أمـام حكومتـه أن اتفاقيـة "مونشنجرانز"، هي محاولة روسية نمساوية لاقتسام الدولة العثمانيـة، وأن بريطانيـة وفرنسة ستعارضان هذه الاتفاقية[٤٣].

وخلاصة القول إن التقارب الروسي العثماني جاء ليـدق نـاقوس الخطـر بالنـسبة لبريطانية ومصالحها في المنطقة، وخوفها من تهديد طرق مواصلاتها إلى الهند، وهذا ما يبرر عدم سماحها لأي دولة أوروبية أن تشكل خطراً على مصالحها، بـل واتهـام كل من يتحالف مع الدولة العثمانية لمحاولة التأثير على المصالح البريطانيـة، وهـذا يقدم لنا تفسيراً لأسباب وجود تحالف بريطاني – فرنسي، حماية لمصالحهما في وجـه أي تهديد لهما داخل كيان الدولة العثمانية، وممارستها للضغط الدبلوماسي والـسياسي على محمد علي باشا تارة، والتهديد باستخدام القوة ضده إذا لزم الأمر تارة أخرى.

موقف روسية من هزيمة الجيش العثماني في معركة نزب (١٨٣٩م):

تطورت الأمور بعد توقيع معاهدة كوتاهية بشكل كبير، ذلـك أن كـل طـرف مـن الأطراف الموقعة عليه، لم يرَ فيها إلا هدنة مؤقتة، من الممكـن أن تـستأنف بعـدها الحرب في أي لحظة. وهذا ما حدث بالفعـل؛ إذ عمـل المـصريون علـى تعزيـز تحصيناتهم العسكرية في بلاد الشام استعداداً للمعركـة القادمـة. كمـا أن الـسلطان العثماني أصبح في موقف أقوى من ذي قبل؛ فقد استطاع إخماد الثورات التي قام بهـا الأكراد في شرق الأناضول، واستطاع إعداد جيش أكثر قوة، وبناء أسـطول حربـي

بمساعدة بريطانية[٤٤]. كما أن السلطان العثماني تمكن من الحصول على دعم عسكري من قبل روسية بموجب معاهدة هنيكار اسكلة سي التي أثبتت للدولة العثمانية أنها الوحيدة القادرة على حمايتها. بعد أن رفعت روسية حالة التأهب العسكري في البحر الأسود[٤٥]. ولعب السفير الروسي لدى استانبول الدور الأكبر في تحريض السلطان على إعلان الحرب على قوات محمد علي باشا، هادفاً بذلك إلى دفع العثمانيين لطلب العون والمساعدة العسكرية من روسية[٤٦]. وبذلك تهيأت الظروف للتطورات الجديدة[٤٧].

فوقعت في ٢٤ حزيران (١٨٣٩م) معركة نزب التي كان النصر فيها حليفاً للقوات المصرية، وتوفي السلطان العثماني دون أن يعلم نتيجة المعركة[٤٨]. وخشيت كل من بريطانية وفرنسة عواقب هذا النصر، الذي قد يؤدي إلى قدوم الأسطول الروسي مباشرة إلى استانبول مرة أخرى، وحاولوا إقناع السلطان العثماني الجديد عبد المجيد الثاني (١٨٣٩- ١٨٦.م) لعقد اتفاق مع محمد علي باشا لكنّ ذلك كان بلا جدوى[٤٩]. كما خشيت روسية أن تقع المضائق بيد القوات العسكرية المصرية وحلفائها الغربيين. وهذا سيؤدي إلى القضاء على آمال روسية بالوصول إلى المياه الدافئة، بل وتضييق الخناق عليها لتعود متقوقعة على نفسها كما كانت قبل عهد بطرس الأكبر.

لقد أدركت الدول الأوروبية خطورة النصر المصري، إذ إن الطرق أصبحت سالكة أمام إبراهيم باشا بمتابعة سيره إلى استانبول. كما خشيت تلك الدول من اتخاذ روسية خطوات مماثلة لتلك التي أقدمت عليها من قبل، لذلك نجد أن الدول الأوروبية بدأت الضغط على محمد علي باشا طالبة منه إيقاف تقدم قواته وأن لا يتجاوز جبال طوروس[٥٠]. فقد رابط الأسطولان البريطاني والفرنسي قبالة المضائق، خشية دخول الأسطول الروسي إلى استانبول ثانية، وأعطي قائد الأسطول البريطاني في شرقي البحر المتوسط الأميرال ستوبفورد (Stopfprs) الأمر بعدم التدخل إلا إذا وصلته

أخبار دخول الأسطول الروسي إلى البوسفور، على الرغم من نزول الجيش الروسي في استانبول(٥١).

كما خشيت روسية من تطور الموقف محلياً، ومن قيام حركات عصيان وثورات في استانبول، ورأت في حركة محمد علي باشا خروجاً على الشرعية التي يمثلها السلطان العثماني عبد المجيد الثاني. كما رأت في هذا النصر، تفوقاً لسياسة فرنسة ومصالحا في الشرق(٥٢).

ويمكن القول إن التقدم الذي حققه جيش محمد علي باشا على الدولة العثمانية في نزب قد جعل روسية بشكل خاص والدول الأوروبية بشكل عام تتخوف من هذا الانتصار، وتخشى من وقوع المضائق في قبضة محمد علي باشا، مما يشكل خطراً على مصالحها في الدولة العثمانية. كما أن روسية تعمل للحيلولة دون قيام دولة قوية على حدودها الجنوبية تسير ضمن الركب الغربي، تستطيع أن تشكل خطراً حقيقياً على أطماعها التوسعية نحو المياه الدافئة في الجنوب، وتتصدى لسياستها في البلقان، مما يعني فتح صفحة جديدة من الصراع المرير الذي عاشته روسية مع الدولة العثمانية عندما كانت الأخيرة في أوج قوتها وعظمتها.

لذلك أدى تطور الأوضاع بعد معركة نزب في ٢٨ تموز (١٨٣٩م)، إلى اجتماع سفراء كل من بريطانية وفرنسة والنمسا وروسية وبروسية في استانبول، وقيامهم بتوجيه مذكرة إلى السلطان العثماني عبد المجيد الثاني طلبوا منه بموجبها أن لا يقر شيئاً في أمر المسألة المصرية إلا بعد اطلاعهم عليه، ولقيت هذه المذكرة قبولاً لدى السلطان والباب العالي، نظراً للدعم القوي الذي بدأ يشعر به السلطان من جانب الدول الأوروبية مجتمعة بمواجهة التهديد المصري(٥٣).

كما قدم القيصر الروسي نيقولا الأول مقترحات لبالميرستون وزير الخارجية البريطاني من خلال مبعوثه برينيور (Brinnur) تبلورت حول ضرورة إغلاق

المضائق أمام السفن الحربية كلها، وتقييد محمد علي باشا في الحكم الوراثي لمصر وولايات بلاد الشام، وأن روسية تسير يداً بيد مع بريطانية لحل نهائي بشأن المسألة المصرية[٥٤].

وكان سفيرا كل من بريطانية والنمسا لدى استانبول قد اقترحا إعادة بلاد الشام إلى حكم الدولة العثمانية، وعارضه في هذا الرأسي سفيرا فرنسة وروسية مطالبين أن يمنح محمد علي باشا حكم مصر وولايات الشام الأربع: (دمشق، وحلب، وكطرابلس، وصيدا)، بينما انحاز سفير روسية إلى الرأي الأول[٥٥].

في ١٩ أيلول (١٨٣٩م)، جرت محادثات فرنسية اشتركت فيها روسية حول المسألة المصرية، وهنا يظهر الخلاف بين بريطانية وفرنسة حول الموقف من التسوية، فقد كان من رأي بريطانية القضاء على محمد علي باشا، نظراً لما يشكله من خطر على طرق مواصلاتها إلى الهند خاصة في حالة سيطرة فرنسة عليه. أما فرنسة فكانت ترى بقاء محمد علي باشا في حكم مصر، مع تبعيته الاسمية للدولة العثمانية. وقد تم تبليغ الدولة العثمانية بفحوى المحادثات[٥٦].

وفي ١٩ تشرين الأول (١٨٣٩م) عقد اجتماع في لندن بين مستشار السفارة الروسية ومبعوث الخارجية الروسية من جهة، مع بالميرستون وزير الشؤون الخارجية البريطاني من جهة أخرى، لبحث الموقف الحقيقي للحكومتين الروسية والبريطانية من المسألة المصرية، وبشأن سحب قوات محمد علي باشا من المناطق التي سيطرت عليها مؤخراً[٥٧].

وفي ٢٧ تشرين الأول (١٨٣٩م) اجتمع سفراء الدول الأوروبية الخمس التي لها صلة وثيقة بالمسألة المصرية في استانبول وهي: روسية، وبريطانية، وفرنسة، والنمسا، وبروسية وقد تمخض الاجتماع عن مجموعة اقتراحات، منها:

١. عقد مؤتمر خاص بالمسألة المصرية - العثمانية.

٢. توجيه إنذار رسمي للقوات المصرية بالانسحاب من المناطق المسيطر عليها بعد المعركة الأخيرة، لأن وجود هذه القوات قد تجاوز كل الأسباب لبقائهـــا في الولايات العثمانية[٦٨].

وفي ٢٤ نيـــسان (١٨٤٠م) أكـــد وزيـــر الخارجيـــة الروســـي الكونـــت نيـــسلورد (Nesselorde) ضرورة انسحاب قوات محمد علي باشا مقابل منحه ولاية مصر[٦٩]، وقد لقي هذا التصريح معارضة محمد علي باشا، الذي أكد على البقاء في بلاد الـــشام وضمها لحكمه.

مؤتمر لندن (١٥ تموز ١٨٤٠م):

بتاريخ ١٧ كانون الثاني (١٨٤٠م)، تسربت معلومات تفيد بأن الدولة العثمانية ستكون مجبرة على القبول بتطبيق معاهدة هنيكار اسكلة سي، وطلب النجدة من روسية، إذا ما عقد اتفاق تعاون بين فرنسة ومحمد علي باشا بمواجهة الدولة العثمانية[٦٠].

وجرت مباحثات بين كل من: بريطانية، والنمـــسا، وروســـية، وبروســـية والدولـــة العثمانية، بصياغة معاهدة لندن؛ لإنهاء التهديدات المصرية علـــى الدولـــة العثمانيـــة وبمشاركة فرنسة إذا ما رغبت في ذلك[٦١].

وفي ١٥ تموز سنة (١٨٤٠م) تم عقد معاهدة لندن التي تضمنت عدداً من القـــرارات والشروط، ومن أبرزها: إلزام محمد علي باشا بإعادة المناطق التي سيطر عليها مـــن الدولة العثمانية في التدخل الأخير، والإبقاء على القسم الجنوبي من سورية مـــا عـــدا عكا، وأن يكون لبريطانية والنمسا الحق في محاصرة موانئ سورية بمساعدة بعـــض من سكان سورية، وعدم السماح لمن يريد الدخول في طاعة المصريين على حـــساب الدولة العثمانية وعدم السماح لمراكب روسية وبريطانية والنمسا حق الـــدخول إلـــى البوسفور لحماية استانبول إذا ما تقدمت إليها العساكر المصرية، وأن لا يكون لإحدى

الدول الحق بإدخال مراكبها إلى البوسفور ما دامت استانبول غير مهددة، وأن يلزم مندوبو الدول التوقيع على المعاهدة في مدة لا تزيد على شهرين[٦٢].

واتفقت الأطراف المشاركة في المؤتمر على مساندة السلطان العثماني عبد المجيد الثاني إذا لم يقبل محمد علي باشا بالشروط المفروضة عليه[٦٣].

وفي ١٦ تموز (١٨٤٠م) بعث بالميرستون رسالة إلى سفير بلاده لدى فيينا بوفيل (Beauvale) بيّن له فيها أن لدى بريطانية قوة بحرية كبيرة في البحر الأبيض سيتم تحركها لخدمة أغراض التحالف، والضغط على محمد علي باشا لقبول شروط الاتفاقية، بدأت عملية حشد كبيرة بين سكان بلاد الشام، لإرغام القوات المصرية على الانصياع للمواقف الدولية، فقدم أسطول بريطاني نمساوي ليرابط قبالة شواطئ بيروت، وقام بقصفها وإنزال قوات عثمانية فيها؟. جاء هذا التطور ليجعل بلاد الشام تهب ضد إبراهيم باشا والقوات المصرية، ثم تحرك الأسطول باتجاه عكا التي دمرها بغضون ثلاثة أيام، وهنا أدرك محمد علي باشا وابنه أن خطوط مواصلاته الخلفية قد أصبحت مهددة، وأن لا أمل له بالبقاء في بلاد الشام، بل إن مصر قد أصبحت في خطر، فعجل بالانسحاب، وهنا تجرأ السلطان العثماني ليصدر فرمان خلع محمد علي باشا للمرة الرابعة[٦٤].

أعلن محمد علي باشا رفضه شروط معاهدة لندن مؤكداً عدم إذعانه لرغبة التحالف الأوروبي[٦٥]، وفي تلك الأثناء أتم محمد علي باشا استعداداته الحربية تحسباً لأي طارئ في وقت ساءت فيه الأوضاع الداخلية، فقد هوجمت صيدا من قبل القوات البريطانية وتمكنت من إسقاطها، وكذلك إسقاط طرابلس في ٢٠ أيلول (١٨٤٠م)[٦٦]، وتابع الحلفاء تقدمهم باتجاه بيروت، إذ استسلمت لقوات الحلفاء ودخلتها القوات العثمانية[٦٧].

وفي ٤ تشرين الثاني (١٨٤٠م)، سقطت عكا بأيدي الحلفاء، وأدى سقوطها إلى انتهاء الوجود المصري في بلاد الشام(٦٨).

وأمام هذا الواقع المضطرب، اضطر محمد علي باشا إلى عقد اتفاقية مع القائد البحري البريطاني نابيير (Napier) في تشرين الثاني (١٨٤٠م) تعهّد بموجبها بإجلاء قواته عن إيالات الشام جميعها، وإعادة الأسطول العثماني إلى الدولة العثمانية مقابل منحه الحكم الوراثي على مصر(٦٩).

واجتمع ممثلوا الدول الأوروبية الأربع: (بريطانية، وروسية، والنمسا، وبروسية) في مقر السفارة البريطانية لدى استانبول، وأبدوا فيها التزامهم بمسلك جماعي من جهة السلطان العثماني، وطلبوا منه منح محمد علي باشا حكماً وراثياً في مصر(٧٠).

وبعد القضاء على آمال محمد علي باشا في بلاد الشام أصبح المهمة الأساسية للدبلوماسية البريطانية في الشرق تقوم على تحجيم النفوذ الروسي في الدولة العثمانية. حيث دعت بريطانية الدول العظمى إلى عقد اجتماع لها في لندن، وعقدت اتفاقية حول المضائق شاركت فيه إنجلترا وروسية، وحرم على القوات الأجنبية عبور منطقة المضائق خلال أوقات السلم وحصر مسألة السماح لهذه القوات بالعبور خلال أوقات الحرب بالسلطان العثماني.

وبذلك فقدت روسية إمكانية حل مشكلة الأمن على حدودها الجنوبية بمفردها وخسرت كافة الامتيازات التي كانت قد حصلت عليها بموجب اتفاقية هنكيلر اسكلة سي في وقت ازداد فيه النفوذ الإنجليزي في الدولة العثمانية وفي بلاد الشام.

وفي ١٣ تموز (١٨٤١م)، تم إلغاء معاهدة هنكيلر اسكلة سي مع روسية، وتم استبدالها بمعاهدة البوسفور التي وقعت في استانبول وتنص على أن يصبح مضيق البحر الأسود والبحر الأبيض تحت سيطرة الدولة العثمانية، ولا يسمح للسفن الحربية باجتيازها والمرور منها وإليها(٧١) وتم دعوة فرنسة للدخول في التحالف الأوروبي.

وعقدت اتفاقية لندن الثانية في ١٣ تموز (١٨٤١م) بين بريطانية وفرنسة، والنمسا، وبروسية، وبموجبها استردت الدولة العثمانية بلاد الشام وكريت والجزيرة العربية، وتم تثبيت محمد علي باشا في باشوية وراثية في مصر تحت سيادة السلطان العثماني، واتفقت القوى المجتمعة على إغلاق البوسفور والدردنيل أمام السفن الحربية الأجنبية كافة ما دامت الإمبراطورية بالعثمانية في سلام(٧٢).

تدخل القناصل في شؤون الإدارة المصرية:

تمتع الأجانب بالحرية الدينية في فترة الحكم المصري في بلاد الشام(٧٣)، حيث سعت الإدارة المصرية إلى الظهور بمظهر المتسامح مع الجاليات الأوروبية تجنباً للاصطدام مع دولها(٧٤)، كما سمحت الإدارة المصرية بإنشاء قنصليات أوروبية في كل من بيروت، ودمشق، بالإضافة إلى حلب، واللاذقية(٧٥). حتى إن القناصل الأوربيين طالبوا الإدارة المصرية السماح لهم بامتلاك الأراضي خلافاً لأحكام قانون الأراضي العثماني، لكن هذا الطلب قوبل فوراً بالرفض من قبل الإدارة المصرية.

كما أعطي القناصل ميزة الحصول على منح الحماية لمن يريد من أهالي بلاد الشام الاحتماء في ظل أحدهم، فقد استطاع أصحاب الحمايات أن يحصلوا على امتيازات متعددة مثل: الحصول على جواز سفر أجنبي، وتم إعفاؤهم من التجنيد الإجباري والضرائب والرسوم الجمركية. وكان لكل قنصل الحق في توفير الحماية ما بين ثمانية إلى عشرة أشخاص(٧٦). ثم زاد القناصل في عدد الأشخاص الذين يوفرون لهم الحماية وبلغ عددهم ما بين خمسة عشر إلى خمسين شخصاً، مما أضر بمصالح المصريين الذين اضطروا أمام هذا الواقع إلى تحديد عدد الحمايات لكل قنصل(٧٧)، كما أساء القناصل استخدام نظام الحماية، وقاموا ببيعها لمن يدفع أكثر، وحاول أصحاب الزوارق البحرية التي تعمل ما بين يافا واللاذقية، الحصول على حماية القناصل للتهرب من مهام النقل البحري المصري بسبب صعوبة العمل فيها(٧٨).

كما مُنِحَت الحماية للحرفيين ومعلمي البناء والنجارة وصانعي الفخار وعناصر البريد(٧٩)، وبلغ نفوذ وسطوة القناصل وحيازتهم إقطاعيات خاصة يديرونها لحسابهم، وأصبحوا وكلاء لبعض الجنود السباهية المقيمين خارج البلاد في قراهم (إقطاعياتهم) الواقعة ضمن منطقة نفوذ الحكومة المصرية(٨٠).

ويمكن القول: إن الدول الأوروبية من خلال قناصلها بدؤوا التدخل في كل صغيرة وكبيرة، لعرقلة سير الإدارة العثمانية وإظهارها بمظهر العاجز أمام رعاياها، وأساؤوا استخدام نظام الحماية، كما أن العناصر المحلية التي حظيت بالحماية بدأت تشكل عبئاً على الإدارة المصرية، من خلال التهرب من التجنيد الإجباري، وعدم دفع الضرائب والرسوم المترتبة عليهم، مما أضر بالخزينة المصرية، التي هي بحاجة ماسة لها.

فقد التزم يوسف مازولية وكيل القنصل الروسي في اللاذقية ثمانية قرى، منها: قرية اسطاموا بمبلغ ألفين وستمائة قرش*، وقرية حميم بألف قرش، وقرية بصراما بألف قرش، وبدأ بإعمار بيوت مستجدة وعددها ستة عشر بيتاً، وترميم عشرة بيوت من قرية اسطامو بمبلغ خمسة آلاف وثمانمئة وخمسة وخمسين قرشاً، وعمل على إعمار بيوت مستجدة في حميم بتكلفة قدرها ألف وخمسمائة واثنان وسبعون قرشاً، فبلغت جملة المصاريف التي ادعى بها الملتزم سبعة آلاف وسبعة عشر قرشاً(٨١).

وعلى الرغم من هذه التجاوزات، فقد اشتكى القناصل من بعض المضايقات التي كانوا يتعرضون لها، هم ومن يدخل تحت حمايتهم، طالبين من الإدارة المصرية عدم تكرارها. فقد أشار وكيل القنصل الروسي في بيروت من خلال أحد تقاريره المؤرخ في (١٢٥٠هـ/١٨٣٤م) إلى قيام جنود الإدارة المصرية بالقبض على كل من صادفوه في طريقهم من الشبان والشيوخ، بحجة التجنيد الإجباري، كما قُبض على قواسي** القناصل وضرب بعضهم الآخر، وأخذوا إلى الحبس ومنهم قواس دولة

روسية الذي قبض عليه في السوق، والذي ضرب دون رحمة وأخذت منه خمسة غازيات*** وثمانية قروش وحبس مع قواسي سائر القناصل(٨٢).

ونتيجة لذلك طلب القناصل الأوروبيون استثناء الحاصلين على الحماية من التراجمة والتجار والكُتاب والخدم والسماسرة من التجنيد الإجباري(٨٣). وكانت الإدارة المصرية تراقب تحركات القناصل الأجانب وتصرفاتهم نتيجة زيادة تدخلهم في شؤون الإدارة المصرية(٨٤).

ومجمل القول: إن القناصل تدخلوا في شؤون الإدارة المصرية بقصد إضعافها، وإثبات عدم مقدرتها على إدارة شؤون الحكم في بلاد الشام آنذاك، ولذلك؛ فإن العلاقة بين الإدارة المصرية والقناصل كان يشوبها الشك وعدم الثقة بين الجانبين؛ الأمر الذي كان يخدم الدولة العثمانية بشكل كبير إذ كانت تسعى لإنهاء الحكم المصري في بلاد الشام.

الخاتمة:

شكل العقد الثالث من القرن التاسع عشر مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات العثمانية المصرية التي توجت بضم محمد علي باشا لبلاد الشام وحكمها في ظل متغيرات دولية ومحلية أسهمت في نجاح حملته تلك التي استمرت حتى عام (١٨٤١م). وقد استنجد السلطان العثماني بالقوى الأوروبية طالباً مساعدتها ضد القوات المصرية الزاحفة باتجاه بلاد الشام والأناضول منذ بداية عام (١٨٣٢م)، رغم إدراكه لمآرب تلك الدول وزيادة تدخلها في شؤون الدولة العثمانية، وفي الوقت الذي أرسل فيه السلطان مبعوثيه إلى عواصم تلك الدول، لإقناعهم بخطورة محمد علي باشا وأطماعه في الدولة العثمانية وأنه خارج على السلطة الشرعية، فقد عملت الدولة العثمانية على إثارة القلاقل والدسائس ضد الإدارة المصرية في بلاد الشام. كما دعمت الدولة العثمانية، الثورات التي قامت ضد المصريين في بلاد الشام، مستغلة ما أحدثه إبراهيم

باشا من تغيرات في الأوضاع الاجتماعية، وتسامحه مع أهل الذمة، وما أعطاه للقناصل الأجانب من امتيازات، فضلاً عن الضرائب الباهظة التي فرضها، وإدخاله لنظام التجنيد الإجباري الذي لم يألفه سكان بلاد الشام خلال الفترات السابقة.

كما عملت الدولة العثمانية على إظهار الحكم المصري بمظهر من يهدد المصالح الأوروبية وبالذات المصالح البريطانية خاصة التجارية منها، لذلك عملت على معارضتها لفكرة احتكاره للتجارة في بلاد الشام وكان بداية تحركها بالفرمان السلطاني الذي صدر سنة (١٨٣٥م) ضد محمد علي باشا مطالبة إياه بترك الحرية الكاملة للتجار الأوربيين بالاتجار بالحرير وخاصة البريطانيين.

وكان لهزيمة الجيش العثماني في نزب سنة (١٨٣٩م) المبرر الكافي لتدخل الدول الأوروبية لجانب السلطان سياسياً، وطالبته بالانسحاب من المناطق التي سيطر عليها وحل الأزمة المصرية العثمانية سلمياً، وأنذرته بالوقوف ضده إن رفض المصالحة مع السلطان.

ونجحت الدبلوماسية العثمانية في كسب مواقف الدول الأوروبية لجانبها في هذا الصراع. وتغيير موقف فرنسة التي كانت تؤيد محمد علي باشا في مشروعه، فعملت على إجباره لقبول مقررات مؤتمر لندن (١٨٤٠م)، وتعهده بسحب قواته من بلاد الشام مع نهاية (١٨٤٠م) لتعود بلاد الشام ثانية إلى حظيرة الدولة العثمانية.

نتائج الدراسة:

١- إفصاح روسية العلني عن موقفها الصريح بالوقوف إلى جانب الدولة العثمانية، بمواجهة محمد علي باشا منذ بداية التدخل المصري في بلاد الشام.

٢- اضطرار السلطان العثماني محمود الثاني إلى طلب المساعدة الروسية بعد اعتذار بريطانية له عن تقديم مساعدتها، ودخول الأسطول البحري الروسي للمياه العثمانية، لحمايتها من تقدم القوات المصرية باتجاهها.

٣- كان عقد اتفاقية هنكيار اسكلة سي بين روسية والدولة العثمانية فرصة لزيادة تدخلها في شؤونها الداخلية، وإعطائها الحق في حماية الدولة العثمانية إذا ما تعرضت لخطر خارجي.

٤- إسهام روسية في إنجاح مؤتمر لندن عام (١٨٤٠م)، ووقوفها إلى جانب دول الحلفاء لحل المسألة المصرية، وإجبار محمد علي باشا على الانسحاب من المناطق التي سيطر عليها.

٥- أدى تدخل القناصل في شؤون الإدارة المصرية في بلاد الشام إلى التأثير على سير عملها وإرباكها.

الهوامش

(١) علي حسون، **العثمانيون والروس**، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٩٨٢م، ص ٤٦-٤٧؛ Adward Barker, Syria and Eygept under The Last five sultas of Turkey, Vol. 2, (New York: The Princeton University library, 1973), p. 178.

(٢) .F.0.78, Vol. 226, From Palmerstone To Campbell, 7 January 1833.

(٣) جوزيف حجار، **أوروبا ومصير الشرق العربي، حرب الاستعمار على محمد علي باشا والنهضة العربية**، ترجمة بطرس الحلاق وماجد نعمة، مراجعة حسن فخر، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦م، ص ٦٢

(٤) محمد عبد الستار البدري، **المواجهة المصرية الأوروبية في عهد محمد علي باشا**، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠١م، ص ١٠٦.

(٥) عبد الكريم رافق، **العرب والعثمانيون** ١٥١٦-١٩١٦مم، دمشق د. ن، ١٩٧٤م، ص ٤٠٣-٤٠٤؛ علي يوسف البلخي، **الموقف الدولي من احتلال محمد علي باشا لبلاد الشام** (**١٨٣١-١٨٤٠م**) **من خلال الوثائق العثمانية**، مجلة دراسات تاريخية، دمشق، جامعة دمشق، ١٩٨٥م، ص ٢٠٠.

(٦) جرانت، أ. ج، وهرولد تمبرلي، **أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ترجمة بهاء فهمي، مراجعة أحمد عزت عبد الكريم، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٨٥م، ص ٣٤٢.

(٧) محمد حبيب صالح، **الدبلوماسية الروسية في مصر وبلاد الشام خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر**، مجلة دراسات تاريخية، العدد ٦٧-٦٨، دمشق، جامعة دمشق، كانون الثاني – حزيران، ١٩٩٩م) ص ٢٢٠.

(٨) البلخي، **الموقف الدولي**، ص ٢٠٦-٢٠٧.

(٩) البدري، **الموجهة المصرية الأوروبية**، ص ١٠٥.

(١٠) Marriott, The Eastern Question, an Historical study in European diplomacy .(Oxford: 1940), p. 32.

(١١) سليمان الغنام، **قراءة جديدة لسياسة محمد علـــي باشـــا التوســـعية** ١٨١١-١٨٤٠م، جدة، دار تهامة، ١٩٨٠م، ص ٩١-٩٢.

(١٢) خط همايون، دوسيه رقم ٣٦٥، وثيقة عثمانية رقم ٢٠١٩٦، بتـــاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـــ/١٨٣٢م.

(١٣) صالح، **الدبلوماسية الروسية**، ص ٢١٨-٢١٩.

(١٤) خط همايون، دفتر رقم ٣٦٥، وثيقة عثمانية رقـــم ٢٠١٩٢، بتـــاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـــ/١٨٣٢م.

(١٥) عبد الرحمن شرف، **تاريخ دولة عثمانية**، مجلد١، استانبول، مطبعـــة ســـي، ١٨٩٨م، ص ٤٠٥.

(١٦) F.0.7 8, Vol. 231, Parker To ministry foreign, 17, Janu,1833.

(١٧) خط همايون، دوسيه رقم ٣٦٠، وثيقة عثمانية رقم ٢٠٠٥٧، بتـــاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـــ/١٨٣٢م.

(١٨) آمال السبكي، **أوروبا في القرن التاسع عشر**، (فرنسة في مئة عام)، مكتبـــة النهضة، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ٢٠٧-٢٠٨؛ حجار، مرجع سابق، ص ٦٩.

(١٩) Douin George, la mission du Baron de Boislecomte, L'Egypte et'la syrieen 1833 (Societe' Royalede Geographie d'Egypte, n: d),l,p.l6.

(٢٠) Parker, Syria and Egypt under The last five sultans of Turkey, vol.2 (Newyork:1973),p.l91.

(٢١) D.d.c, 1831-1834, Tome22, N74, Ie Baron de varenne au Amehemet Ali pacha, Ie 31 janvier 1833, p. 169.

(٢٢) السبكي، **أوروبا في القرن التاسع عشر**، ص ٢٠٨-٢١٠.

(٢٣) جورج خوري، **المصالح الاستعمارية البريطانية والحفاظ على الإمبراطورية العثمانية**، مجلة دراسات تاريخية، العددان ٤١-٤٢، دمشق، جامعة دمشق، ١٩٩٢م، ص ٩٧.

(٢٤) خط همايون، دفتر رقم ٣٦٥، وثيقة عثمانية رقم ٢٠١٩٢، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م.

(٢٥) D.d.c, Tome 22, 1831-1834, due de BroGlie au Baron de Bois, Paris, Ie 3 avril 1833,p. 278.

(٢٦) D.d.c, 1831-1834, Tome 22, N74 Ie Baron de varenne au A mehemet Ali pacha , Ie 31 janvier 1833.

(٢٧) D.d.c, 1831-1834, Tome 22, Le 19 Fevrier, 1833, p 184.

(٢٨) Is maiL, Documents diplomatiQues, Tome 23, N73, Le Baron de varrenne au due de BroGlieJe 14 Fevrier 1833,p. 167.

(٢٩) حجار، مرجع سابق، ص ٧٣.

(٣٠) صالح، **الدبلوماسية الروسية**، ص ٢٣٠.

(٣١) Marriott, Op.Cit, p.234; Frederick Stanley, Rod key, The Turco-Egyption Question in the Relations of England, Frans and Russia (1832-1841) , (Newyork.-Russell) , 1972, p.21.

(٣٢) F.0.78, vol .227, from Campbell To Palmerston.lg April 1833.

(٣٣) صالح، مرجع سابق، ص ٢٣٠.

(٣٤) Marriott, Op.Cit, p.234-235.

(٣٥) Is mail,D.d.c(1831-1834), Tome 23, au Roussin au BroGlie, le mai 1833.

(٣٦) عبد الرؤوف سنو، **العلاقات الروسية العثمانية (١٦١٧-١٨٧٨م)، مجلة**

تاريخ العرب والعالم، العددان ٧٤-٧٦، بيروت، دار النـــشر العربيـــة، ١٩٨٤، ص ٥٦.

(٣٧) قرية على البوسفور لجهة آسية مقابل طرابيا عقد فيها السلطان محمود الثـــاني محالفة دفاعية هجومية. انظر: فريد الخازن، **مجموعة المحـــررات الـــسياسية والمفاوضات الدولية عن سورية ولبنـــان** مـــن ســـنة (١٨٤٠-١٩١٠م)، ج٢، بيروت، دار الرائد، ١٩٨٣م، ص ٣٥.

(٣٨) Rod key, Op.Cit, p. 29.

(٣٩) شرف، مرجع سابق، ص ٤٠٥.

(٤٠) Hurewitz, Diplomacy in The near and middle east, A documentary Record (1535 -1914), vol.1, (London: '1956),p. 107.

(٤١) F.O. 78, vol. 220, Palmerston to The suplime port, 26 August 1833

(٤٢) Hurewitz, Op.Cit, vol. 1, p . 107.

(٤٣) F.0.78, vol. 226, from Palmerston To William Temple, October 1833; Ibid, vol . 223, from Ponson by To Palmerston,3November 1833.

(٤٤) صالح، مرجع سابق، ص ٣٢٨.

(٤٥) David urquhart, The spirit of The East, vol..1 (London 83 8),p .172

(٤٦) F.O .78, vol .354, From Ponson by To Palmerston,27 January .1839

(٤٧) البلخي، **الموقف الدولي**، ص ٢٠٩-٢١٠.

(٤٨) Barker, vol. 2, p. 236.

(٤٩) Ibid, vol .2 ,p .236

(٥٠) Is mail, Document DiplomatiQues,(1839-1841), Tome 25, N 124,

Le marechal soult au Baron Roussin Le 17 juin 1839,p .252.

(٥١) Ibid, Tome 25, N 41, Le Baron Roussin au marchal Soult, Le 30 juin 1839, p. 282

(٥٢) Bullard.Op. Cit,p.35.

(٥٣) السبكي، **أوروبا في القرن التاسع عــشر**، ص ٢١١؛ Hurewitz, Op. cit, . vol. 1, p . 113.

(٥٤) Marriott, Op. Cit, p . 239.

(٥٥) إرادة داخلية، المسألة المصرية، دوسيه رقم ٢، وثيقة رقــم ٣١، اســتانبول، ١٢٥٥هــ،١٨٣٩م.

(٥٦) F.O. 78, vol 375, From Palmerston To Campbell, 18 December 1839.

(٥٧) إرادة ممتازة، دوسيه رقم ١، وثيقة رقم ٢٠، استانبول، ١٠ شعبان ١٢٥٥هــ/ ١٩ تشرين أول ١٨٣٩م.

(٥٨) المصدر السابق، سجل رقم ١، وثيقة رقم ٢١، ١٩ شــعبان ١٢٥٥هــــ/٢٧ تشرين الأول ١٨٣٩م؛ أما البحر الأبيض، فهو غير البحر الأبيض المتوسط الذي نعرفه.

(٥٩) المصدر السابق سجل رقم١ ، ٢١ ذي الحجة ١٢٥٥هــ/ ٢٤ شباط ١٨٤٠م.

(٦٠) Is mail, Documents DiplomatiQues,(1839-1841), Tome 25,N 21, Le comte de pontois au marchal soult Le 17 fevrier 1840, p .157 .

(٦١) F.O . 78, vol. 390,From Beauvale To Palmerston, 6 April 1840

(٦٢) Hurewitz, Op. Cit, vol. 1, p . 120.

(٦٣) شرف، مرجع سابق، م٢، ص ٤٠٩-٤١٠.

(٦٤) جرانت، مرجع سابق، ص ٣٤٨-٣٤٩.

(٦٥) البلخي، مرجع سابق، ص ٢١٤.

(٦٦) إرادة ممتازة، دوسيه رقم ٣، وثيقة رقم ٨٦، استانبول، ١٣ رجب ١٢٥٦هـ/ ١١ أيلول ١٨٤٠م. هلا سليمان، **أثر الحملة المصرية على بلاد الشام ١٨٣٠-١٨٤٠م**، ولاية طرابلس نموذجاً، طرابلس، المؤسسة الحديثة للكتاب، ٢٠٠٠م، ص ٤٢٢.

(٦٧) مؤلف مجهول، أحد كتاب الحكومة الدمشقيين، **مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا في سورية**، عني بنشرها وتعليق حواشيها الخوري قسطنطين الباشا، تحقيق أحمد غسان سبانو، دمشق، دار قتيبة، ١٩٨١م، ص ١٢٨.

(٦٨) حجار، مرجع سابق، ص ٢٠٧.

(٦٩) Is mail, Documents Diplomatiques, Tome 25, N 22, Guizot au comte de pontois, Le Decembre, 1840, p . 425.

(٧٠) Is mail, Documents Diplomatiques, Tome 25, Le Comte de pontois au m. Guizot Le 17 Decembre 1840.

(٧١) إرادة ممتازة، ملف رقم ٩، وثيقة رقم ٢٢٧، بتاريخ ٨ رجب ١٢٥٧هـ/ ٢٧ تموز ١٨٤١م. شرف، مرجع سابق، م١، ص ٤١٠.

(٧٢) Marriott, Op.Cit, p. 244.

(٧٣) F.O. 78, vol. 257, From Campbell To Palmerston, 18 April 1835.

(٧٤) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٣١، صورة الترجمة العربية للوثيقة العثمانية رقم ١٣٠، عابدين، بتاريخ ٢٩ رجب ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

(٧٥) محافظ الأبحاث رقم ٧٥، محفظة رقم ٢٥٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٥/٥١٩، بيروت، ٢٥ ذي القعدة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م، مصدر سابق؛ محفظة رقم ٢٥٥، صورة المرفق العربي للوثيقة العثمانية رقم ٢٥/١٦٩ بتاريخ ٢ شوال

عام ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م؛ **الأوامر السلطانية لولاية دمشق**، سجل ٣٧، وثيقة رقم ١٣٨، ١٢٦٤هـ/١٨٤٧م.

(٧٦) هنري غيز، **بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن**، ج١، بيروت، دار المكشوف، ١٩٤٩م، ص ١٠٢؛ نوفل نعمة الله نوفل، م١، بيروت، المطبعة الأدبية، ١٨٨٣م، ص ٥٢٩.

(٧٧) نحافظ عابدين، مصدر سابق محفظة رقم ٢١٨، ٥ جمادى الأولى، ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م.

(٧٨) المصدر السابق، محفظة رقم ٢٤٨، وثيقة رقم ١٣، ٥ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م.

(٧٩) نفسه، محفظة رقم ٢١٨، وثيقة رقم ١٣، ٥ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م.

(٨٠) نفسه، محفظة رقم ٢٥٣، ترجمة الوثيقة العثمانية قم ٢٠١، ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م.

* الغرش: كلمة لاتينية وهو نوعان: صاغ ويساوي أربعين بارة والرائج يساوي عشر بارات. انظر: محمود عامر، المكاييل والأوزان والنقود، دمشق، مطبعة ابن حيان، ١٩٩٧، ص ٩٠.

(٨١) محفظة رقم ٢٥٥، صورة المرفق العربي للوثيقة العثمانية، رقم ٢٥/١٦٩ شوال ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م.

** القواس: هو الشخص الذي يخدم القناصل والأجانب، ويرافقه أينما ذهب. انظر: نوفل، مصدر سابق، ج١، ص ٥٢٧.

*** الغازية: تعادل ٢١ قرشاً حسب تداولها في دمشق خلال فترة الدراسة. انظر:

يوسف نعيسة، **المرجع في وثائق تاريخية عن الشام في أثناء حملة محمد علي باشا،** دمشق د. ن، ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ص ٥٠٥.

(٨٢) محافظ الأبحاث رقم ٧٥، مصدر سابق، ترجمة الوثيقة العثمانية رقـــم ٥١٩/ ٢، ٥ ذي الحجة ١٢٥٠هـــأ/ ١٨٣٢م.

(٨٣) المصدر السابق، صورة الوثيقة المترجمة رقم ٢٣/١٣٠، ٢٧ تموز ١٨٣٦م.

(٨٤) حجار، مرجع سابق، ص ١١٧-١١٨.